حتى لا تكون خطوة تكتيكية

علي بدوان

حسنا، جاءت الخطوة الأخيرة بتوقيع أوراق المصالحة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة بين وفدي منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية «حماس». والاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني من كفاءات وطنية مُستقلة «تكنوقراط» برئاسة الرئيس محمود عباس طبقا لما جاء في إعلان الدوحة الموقع في السادس من فبراير 2012 بين الرئيس محمود عباس وخالد مشعل وعلى إجراء الانتخابات الشاملة الرئاسية والتشريعية وحتى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني «البرلمان الموحد» بعد ستة أشهر والتحضير لاجتماع الهيئة القيادية المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فبعد جهيد، وبعد انتظار طال كثيرا، بدأ الفلسطينيون خطوتهم الأخيرة على طريق إسدال الستار على حالة الانقسام القائمة منذ منتصف العام 2007، علهم في ذلك يؤسسون لمرحلة جديدة من العمل الوطني الفلسطيني بعد سنوات عجاف، حيث الوضع الفلسطيني على مستوى الناس في فلسطين والشتات لم يَعُد يحتمل مزيدا من الترف في التعامل مع حالة الانقسام.

فهل ينجح الفلسطينيون هذه المرة في تحقيق نقلة نوعية كبرى بالقفز فوق الانقسام وتجاوزه؟

التفاؤل الحذر

في البداية، بات الواحد منّا حذرا في تقديراته قليل التفاؤل وكثير التشاؤم عند الحديث عن توقيعات وأوراق وتفاهمات وحوارات بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الإنقسام الداخلي المُزمن.

فالتجربة المرة والمريرة خلال الأعوام الماضية جعلت من الناس غير واثقين، وغير مُبالين، وغير مُكترثين في أحسن الأحوال، لما يُقال عن تلك التفاهمات بعد الانتكاسات التي كانت تليها مباشرة.

فعسى أن تكون الأمور هذه المرة على سكة جدية بين مُختلف الأطراف المعنية وخصوصا منها حركتي حماس وفتح. وعسى أن تكون القناعة قد تشكّلت بأهمية احترام وتقدير الخلاف والتباين والإيمان بالتشاركية بدلا من إقصاء الآخر، والقبول بالعمل المشترك على مساحات التقاطع البرنامجي السياسي والتنظيمي بين مجموع القوى السياسية.

كما في الفوز فوق الحسابات الضيقة والعصبيات التنظيمية الخاصة لصالح المصلحة العامة لعموم الفلسطينيين وحتى لا يكون اتفاق المصالحة تقاسما لكعكة السلطة والنفوذ.

ما جرى في غزة على صعيد النقلة النوعية باتجاه إنهاء الإنقسام الداخلي هو مؤشر إيجابي، ففي كل الأحوال هناك مأزق فلسطيني عام مُستحكم تعاني منه السلطة الفلسطينية أكثر من غيرها، وسط محاولات وئيدة وقلقة للخروج منه في ظل مُعادلات مُعقدة، طورا عبر إحياء جهود المصالحة والحديث عنها والتغني بها، وطورا عبر التمسك بالمفاوضات وبالرعاية الدولية باعتبارها طريقا لا بد منه أمام الأوضاع الإقليمية والدولية التي تَلُف المنطقة بأسرها وتلقي بظلالها على الفلسطينيين أكثر من غيرهم.

خشية قائمة

حالة الإحجام عن المُبالغة بالتفاؤل، والتوجس عند الناس وحتى عند العديد من القوى الفلسطينية حالة قائمة ومُبررة، وهناك حذر شديد من التفاؤل بالنجاح بالرغم من الدعوات الإيجابية وأجواء التفاؤل التي رافقت عقد لقاءات غزة الأخيرة وتصريحات إسماعيل هنية الذي دعا -في مؤتمر صحفي عقده في منزله لدى استقباله الوفد الآتي من رام الله- إلى «التنفيذ الفوري لكل ما تم الاتفاق عليه في الدوحة وفي القاهرة وبمظلة عربية».

وأضاف قائلا: «نحن متمسكون بالرعاية المصرية للمصالحة الفلسطينية». وإن حماس تؤمن بـ«التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات». مشددا على أن حركة حماس «على قلب رجل واحد في تحقيق المصالحة باعتبارها ضرورة وطنية».

الخشية هنا قائمة أيضا -وكما في كل مرة- في أن يكون ما جرى في غزة وفي منزل إسماعيل هنية في مخيم الشاطئ على وجه التحديد، بالنسبة للمصالحة خطوة استعراضية احتفالية لا أكثر ولا أقل، فالهوة ما زالت قائمة بين خيارات السلطة الفلسطينية وحركة فتح السياسية وخيارات حركة حماس.

كما في الخشية أن تكون المصالحة ومساعيها الجارية بمثابة خطوة استخدامية تكتيكية لإرسال رسائل وإظهار أن لدى الفلسطينيين خيارا آخر غير المفاوضات بعد تَعَقُّد العملية السياسية التفاوضية ومراوحتها بالمكان، بما في ذلك المصير المجهول لخطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري بالرغم من محاولات إنعاشها وإخراجها للحياة والتداول، حيث المصلحة المشتركة «الإسرائيلية» والأميركية في تمديد المفاوضات، وتقليص الهوة بين مطالب واشتراطات «الإسرائيليين» وموقف الفلسطينيين خصوصا بالنسبة لبعض العناوين كالعنوان المتعلق بـ«يهودية الدولة».

فالتمديد للعملية التفاوضية يجري الآن البحث به عبر اتصالات مُكثفة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وبمتابعة من الطرف الأميركي، وجرى ويجري مُعظمها من وراء الكواليس بمشاركة عدة أطراف إقليمية نافذة ومنها أطراف عربية.

ويبدو من تجاوب الطرفين «الإسرائيلي» والفلسطيني مع المسعى الأميركي لاستمرار المفاوضات ومنع انهيارها، أن هناك حاجة أميركية وإسرائيلية لاستمرار العملية التفاوضية حتى ولو كانت تُراوح مكانها.

غياب الغطاء والرعاية

إن المشكلة الإضافية في جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية، أنها لم تَعُد تحظى برعاية، أو غطاء، أو متابعة، من جانب أي طرف عربي مؤثر، أو من جانب أي قوة إقليمية، أو دولية، وذلك بعد الخروج العملي المصري من دائرة الموضوع في ظل ما يجري في الساحة المصرية من تفاعلات وتحولات داخلية جعلت من الجهات المصرية المعنية في حل بالنسبة لموضوع المصالحة الفلسطينية في الوقت الراهن على الأقل.

وعليه، فإن النوايا الإيجابية لوحدها لا تكفي مع أهميتها، فوفد المصالحة لم يتحدثا عن ضمانات، سواء فلسطينية أو عربية لتطبيق الاتفاق، وهو ما يخفض عند الكثير من المتابعين من سقف التوقعات لإنجاز المصالحة.

ومن الطبيعي هنا، القول بأن «إسرائيل» ترى في المصالحة الوطنية الفلسطينية شرا، وهي لا تدخر وسعا في التحذير منها. فرئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو طالب السلطة الفلسطينية بالرسو على موقف واضح، وعلى حد تعبيره «هل تريد المصالحة مع حركة حماس، أم حل نفسها أم التفاوض مع إسرائيل؟».

ومن هنا علينا أن نتوقع قيام الدولة العبرية الصهيونية بإجراءات عقابية تجاه السلطة في رام الله حال سارت الأمور كما هو مقرر لها على صعيد إنهاء الإنقسام وتطبيق ما تم التوافق والاتفاق عليه فلسطينيا بين الجميع.

شيطان التفاصيل

إن الخشية الإضافية من تعثر جهود المصالحة هذه المرة -وهي خشية حقيقية- تكمُن في الخوف من شيطان التفاصيل حال تم السير على طريق إنجاز ملفات المصالحة المنشودة.

فالرؤية الضبابية ما زالت موجودة في ما يتعلق بإمكانية تطبيق الملفات الخمسة «تشكيل حكومة موحدة، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وإجراء المصالحة المجتمعية، وتطبيق الحريات العامة».

وكما تبين قبل أيام في لقاءات غزة أن الخلافات ترتدي طابعا إجرائيا وجوهريا على حد سواء، وكانت أولى الخلافات حول طبيعة اللقاء والمشاركين فيه.

فالسلطة الفلسطينية في رام الله تريد اللقاء ليس للتفاوض وإنما لتنفيذ ما سبق واتفق عليه، بينما تريد حركة حماس اللقاء إطارا لحوار وطني واسع لمناقشة كل القضايا وبهدف التوصل إلى حلول للتباينات القائمة في الساحة الفلسطينية.

وبالتالي من المهم تنفيذ بنود اتفاق القاهرة الموقع قبل ثلاثة أعوام من قبل جميع القوى الفلسطينية، وفي مقدمتها الاتفاق على تشكيلة الإطار القيادي وإصلاح منظمة التحرير، وعدم حصر النقاش في نقطتين هما: موعد الإنتخابات العامة وتشكيلة الحكومة الإنتقالية على أهميتهما.

إن وجود الإرادة الحقيقية لإنهاء الانقسام مسألة لا بُد منها، وتستدعي اختزال واختصار الزمن، وتوفير مرجعية قيادية موحدة وجماعية من عموم القوى والفصائل في عملية التنفيذ. حتى لا يتم التعثر بعقبات وبقضايا جزئية كما حصل في مرات سابقة.

أخيرا، إن نجاح المصالحة الوطنية الفلسطينية ووصولها لبر الأمان سيؤدي نتائجه بولادة حالة فلسطينية مغايرة للحالة الهزيلة السائدة، يُقدّر له أن ينعكس إيجابا على حال فلسطيني الشتات وخصوصا منهم فلسطيني سوريا الذين يعيشون محنة كبيرة منذ عامين تقريبا.

ومن هنا نقول لكل القوى والفصائل بعدها «صالحوا مخيم اليرموك كي تسامحكم فلسطين وشعبها».

عن «الجزيرة نت»

رحلة الرئيس أوباما إلى آسيا تأخذ منعطفاً سورياً

مايكل سينغ

من اللافت أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قام خلال زيارته الأخيرة إلى آسيا بالتفاف خطابي نحو سوريا. ففي سياق الدفاع الحماسي عن سجل سياسته الخارجية، كان ذلك المثل الأول الذي استعان به، حتى قبل تطرقه إلى الأزمة في أوكرانيا التي تشغل العالم اليوم أو إلى الأجواء المتوترة التي تسود في بحري الصين الجنوبي والشرقي، والتي كان من المفترض أن تكون محور رحلته.

وتقض الأزمة السورية مضجع صناع السياسات ليس فقط لأنها أثبتت مدى استعصائها، ولكن أيضا لأنها تعتبر من قبل الحلفاء في شتى أنحاء العالم دليلا على تضاؤل الرغبة الأمريكية في اتخاذ إجراءات في فترة ما بعد العراق. وهناك القليل من بينهم الذين يشككون في قدرة الولايات المتحدة، ولكن في المجال الواسع من آسيا إلى أوروبا يُنظر إلى سوريا بمثابة طير الخنّاري في خندق منجم الفحم.

وعند التنقيس عن مشاعره المحبطة، لن يكون الرئيس أوباما، قد بذل مجهودا يُذكر لتبديد هذه المخاوف. فسياسته في سوريا لا تجدي نفعا، حتى بمقاييسها الخاصة. لقد مرت سنوات منذ أن قال السيد أوباما إنّ على الرئيس السوري بشار الأسد التنحّي، ومع ذلك يحافظ الأسد اليوم على قبضة قوية على السلطة هي أقوى من أي وقت مضى. كما أن الجهود الأمريكية الرقيعة المستوى التي بُذلت للتوسط لانتقال السلطة بالسبل الدبلوماسية لم تؤتِ ثمارا، ولربما يكون السلاح الكيميائي الذي يملكه الأسد قد نُزع بنجاح أم لم ينزع، ولكن مع ذلك تستمر قوات الأسد بترهيب المدنيين. كما أن مبادرة السلاح الكيميائي منحت الأسد الوقت والمساحة اللازمين لاستجماع قوته، وهذا أمرٌ استخدمه لصالحه في وجه قوى المعارضة. وفي الوقت نفسه لم يتراجع دعم إيران وروسيا للأسد قيد أنملة.

ومع ذلك، فبدلا من أن يعترف أوباما بهذه الانتكاسات، أشار إلى أن الولايات المتحدة لا تملك أي مصالح استراتيجية – بل مجرد رغبة في «مساعدة الشعب السوري» – أو أي خيارات في سوريا. وازدرى بمنتقديه باعتبارهم دعاة للحرب. ومما يزيد من حجته إربا كما هو انه هو نفسه كان مؤيدا ذات مرة لشن ضربات عسكرية على سوريا قبل أن يتخلى عن الفكرة نتيجة لمعارضة الكونغرس.

ويمكن للمرء أن يتعاطف مع الرئيس أوباما لو كان الانتقاد الذي تتعرض له سياسته في سوريا هو مجرد انتقاد حزبي. لكن العديد من أذكى منتقدي أوباما هم في الحقيقة مسؤولون سابقون في إدارته، ولا يردون على نزوة سياسية بل على الظروف المشينة في سوريا وفشل السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها. كما أنهم يتفاعلون مع الاقتراح الذي طرحه السيد أوباما شخصيا ومفاده أن واشنطن تحتاج إلى مراجعة خياراتها في سوريا – وهي مراجعة سيعيقها الاستبعاد الفوري لإمكانية استخدام الأدوات العسكرية.

وفي الواقع تملك الولايات المتحدة فعلاً مصالح استراتيجية في سوريا، وهي مصالح تجتمع مع الضرورة الإنسانية لوضع حد لنزاع سقط ضحيته عشرات آلاف المدنيين وهجّر الملايين منهم. فقد زرع هذا الصراع عدم الاستقرار في البلدان المجاورة وقاقم التوترات الطائفية في المنطقة وجذب المقاتلين الأجانب الذين هم بالفعل يهددون الغرب. كما أنه فرض ضغطاً اقتصادياً وأمنيا على الحلفاء الذين لا يستطيعون تحمّل مواجهة تحديات إضافية.

وقد أدى امتناع الولايات المتحدة عن التصرف بوجه هذه التهديدات إلى دفع الدول داخل الشرق الأوسط وخارجه إلى التشكيك في التزام واشنطن تجاه المنطقة وفي قيمتها كحليف – علماً بأن إعادة تكوين هذه النظرات سيكون أكثر تكلفة من الحفاظ عليها. وقد واجه الرئيس أوباما خلال تواجده في آسيا أسئلة عن سوريا – وعن أوكرانيا أيضا – ليس لأنها قضية في غاية الأهمية لدى حلفاء الولايات المتحدة هناك، بل بسبب ما يعتبره رد واشنطن عن نفسها هي.

ولجميع هذه الأسباب، لا تعتبر رغبة الرئيس أوباما في الحل الدبلوماسي للأزمة السورية في غير محلها؛ إذ إنه ببساطة لم يفعل اللازم ليسمح بنجاح الدبلوماسية. فالدبلوماسية ليست مجرد مسألة عقد مؤتمرات وقمم. ومن أجل أن تقبل الأطراف المتنازعة بتسوية دبلوماسية، لا بد أن تبدو لها هذه التسوية أفضل من البدائل. وإذا رأت هذه الأطراف أن البدائل تتفوق على التسوية، يُطرح مساران للعمل هما: تحسين الاتفاق ومقاقمة البدائل.

بيد أن التحدي الفريد في سوريا هو أن الولايات المتحدة بدعم من حلفائها تصرّ على استقالة الأسد كعنصر من أي اتفاق دبلوماسي، مما يعني أنه من المرجح أن يفضّل الأسد شخصيا البدائل، مهما بدت قاتمة للأطراف الأخرى. ويعني ذلك أيضا أن أولئك الذين يعتمدون على الأسد لتعزيز سلطتهم الخاصة، أو حتى لصمودهم، وأولئك السوريين الذين يعتقدون أن رحيل الأسد سيخلف نظاما ذا هيمنة سنية وتصميم على الانتقام من الأقليات العرقية، من غير المرجح أن يتخلوا عنه.

وفي الوقت الراهن، يعتقد الأسد وداعموه أن بوسعهم تحقيق النصر العسكري. فالظروف على الأرض تدعم اعتقادهم هذا، شأنها شأن تصريحات الرئيس أوباما التي يستبعد فيها اللجوء إلى القوة. والحقيقة أن حافزهم للقبول باتفاق ما ضئيل، لا سيما إذا يعتقدون أنه يؤدي إلى القضاء عليهم. ومن ناحية أخرى، تعتبر المعارضة من جهتها أن مواصلة القتال، وربما السيطرة على المناطق السورية النائية، أفضل مما قد ينتظرهم في ظل حكم الأسد.

من هنا، تستدعي مجموعة المشاكل هذه قيام استراتيجية أمريكية ذات ثلاثة محاور – وهي إضعاف قوة الأسد العسكرية والاقتصادية، وتقوية المعارضة عسكريا وسياسيا وماليا، وتقديم ضمانات موثوقة بتأمين الحماية لمناصري الأسد وللأقليات العرقية في سوريا. وإذا عقدت الولايات المتحدة العزم على ذلك – باستخدامها على حد قول الرئيس أوباما «جميع الأدوات في صندوق العُدّة» – ستتمكن من مساعدة سوريا من جهة ودعم مصالح الشعب الأمريكي وشركاء واشنطن في المنطقة من جهة أخرى. وإذا لم يحدث ذلك، ستبقى الأسئلة حول سوريا وحول الولايات المتحدة تنهال على الرئيس أوباما وخلفائه.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»

عن الوصائية وإلغاء حق المواطن في الاختيار

عمرو حمزاوي

تشير الفكرة الوصائية إلى نزوع الحاكم الفرد أو نخبة الحكم الشمولية / السلطوية أو المؤسسات الدينية أو مؤسسات وأجهزة القوة الجبرية أو الحركات السياسية والاجتماعية صاحبة الإدعاء الدائم باحتكار الحقيقة المطلقة إلى أن تحدد للمواطن معايير الخير والشر / الصواب والخطأ، والمبادئ والقيم التي يؤمن بها، والأفكار التي يثق في صحتها، و«المعلومات والمعارف» التي يحصلها، والآمال والأحلام التي يتطلع إليها، بعبارة أخرى، تحدد الفكرة الوصائية للمواطن الكيفية التي يتعين عليه وفقا لها تنظيم حياته الخاصة والعامة، وتجرده من حقه في الاختيار ومن تمتعه بحرية الفكر والاعتقاد والقول والفعل، وتحوله عملا من مواطن له وجوده الفردي إلى عضو / عنصر / طرف ينسحق داخل حدود الجماعة / المجتمع / الشعب / الرعايا / الجماهير.

وعلى الرغم من الأجندة الديمقراطية لثورة يناير 2011 والطلب الشعبي الواضح آنذاك على انتزاع الحق في الاختيار وفي التمتع بالحريات وفي الخروج من الوصائية التي مارسها حكام مصر بمضامين مختلفة بين 1952 و2011، إلا أن محاولات فرض الفكرة الوصائية مجددا على المصريات والمصريين لم تتوقف وتعددت مصادرها.

فقد أراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، تارة منفردا وتارة موظفا للتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين وحركات وتيارات اليمين الديني الأخرى، تحديد الأولويات الشعبية «الخبز والأمن والاستقرار قبل الحرية والديمقراطية» ومسارات إدارة الدولة والمجتمع والسياسة فوقيا وافتراض تأييد الناس المسبق لها أو دفعهم إلى تأييدها عبر زيف تخوين وتشويه البدائل أو نزع الوطنية عنها أو نشر الخوف من دعاتها واتهامهم ظلما بمعاداة المصلحة الوطنية والصالح العام.

وبين عامي 2011 و2013 ومع بلوغ حركات وتيارات اليمين الديني، الإخوانية والسلفية، مواقع الأغلبية في السلطة التشريعية «مجلس الشعب ومجلس الشورى ثم المجلس الثاني بمفرده بعد حل الأول من قبل المحكمة الدستورية العليا في صيف 2012» والجمعية التأسيسية لوضع الدستور وفاز الدكتور محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية، تصاعدت وتائر الترويج للفكرة الوصائية ووظف الخلط المرفوض بين السياسة والدين لتبريرها.

هنا أصبح، زيفا، التصويت لصالح اليمين الديني في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ضرورة يمليها «صحيح الدين» على الشعب المصري «المتدين بطبعه» وحتمية تقتضيها أهداف الخير والأمن والاستقرار. هنا أصبحت، زيفا، موافقة الأغلبية على دستور 2012 الذي سيطر الإخوان والسلفيون على صياغته ترجمة مباشرة لقبول الناس لوصاية اليمين الديني على الدولة والمجتمع ولاعترافهم لهم بامتلاك ناصية الحقيقة المطلقة. هنا أصبح، زيفا، النص في دستور 2012 على دور الدولة في حماية مكارم الأخلاق والتقاليد والعادات والطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى دور المؤسسة الدينية الرسمية «الأزهر الشريف» في تعيين حدود الخير / الشر والصواب / الخطأ والمقبول / المرفوض للسلطة التشريعية، وعلى إخضاع الحقوق والحريات الشخصية والمدنية لقيود مصدرها فهم رجعي للدين وخلل في التمييز بين الثابت والمتغير في الأنساق القيمية الدينية إقرار لإرادة شعبية باحثة عن الوصاية بقدر عزوفها الدائم عن الحق في الاختيار والحرية. هنا أصبحت، زيفا، معارضة أغلبية اليمين الديني في السلطة التشريعية والجمعية التأسيسية للدستور وأصبح الوقوف في وجه سياسات وممارسات سلطوية تورط بها الدكتور محمد مرسي «من إعلان الاستبداد الرئاسي في نوفمبر 2012 إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات» بمثابة «خروج مذموم» عن الإرادة الشعبية القابلة والمسلمة بوصائية اليمين الديني، خروج لا تمارسه إلا مجموعات وجبهات فاسدة ينبغي تكفيرها وإقصاؤها وإلغاء حقها في الوجود.

منذ يوليو 2013، وعلى الرغم من أن الحراك الشعبي الواسع الذي جسده 30 يونيو 2013 رفض وصائية اليمين الديني «تماما كما رفضتها من قبل الاحتجاجات الشعبية المتكررة ضد إعلان الاستبداد الرئاسي في نوفمبر 2012 وضد دستور 2012» وطالب بإنهائها عبر آلية ديمقراطية هي الانتخابات الرئاسية المبكرة وبحث عن الانتصار لحق المواطن في الاختيار والحرية، والدوائر النافذة في الحكم / السلطة والمتمثلة في المكون العسكري الأمني والنخب الاقتصادية والمالية والإعلامية المتحالفة تتورط في الترويج لفكرة وصائية ذات مضامين أخرى على المصريات والمصريين وفي فرضها عليهم بأدوات متنوعة.

منذ يوليو 2013، والدوائر النافذة في الحكم / السلطة تحتكر حق الحديث باسم الوطنية / المصلحة الوطنية لتفرض على الناس قبول مقايضة الخبز والأمن بالحرية، ولتدفعهم إلى عدم الممانعة في حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وللحريات أو إلى تجاهلها أو إلى التعامل معها بمعايير مزدوجة أو إلى تبريرها لأن «مصر في خطر» ولأن «الحرب على الإرهاب» تقتضي ذلك.

منذ يوليو 2013، والدوائر النافذة في الحكم / السلطة تختزل الوطن / الدولة / المجتمع في شخص وزير الدفاع السابق المشير عبدالفتاح السيسي / المرشح الرئاسي، وتطرحه على الناس كالبطل المنقذ أو البطل المخلص الذي تفرض دوره ضرورات «المرحلة» والقادر على «إنقاذ مصر» من «المؤامرات الداخلية والخارجية». وتزج بهم مجددا إلى خانات الحل الوحيد / البديل الوحيد وإلى قبول إطلاق يد المنقذ والمخلص في الدولة والمجتمع، وبالتبعية إلى إلغاء حقهم في الاختيار والحرية بعد أن ألغى حقهم في التواجد في المساحة العامة والتعبير السلمي عن الفكر والرأي بين تخومها «قانون التظاهر وغير من القوانين القمعية».

منذ يوليو 2013، والدوائر النافذة في الحكم / السلطة تحاول فرض وصائيتها على الناس وخطوط إدراكهم وأفكارهم وأقوالهم وأفعالهم في الحياة العامة والخاصة عبر آلة تزييف الوعي الإعلامية وعبر الترويج للسلطة الأبوية لوزير الدفاع السابق / المرشح الرئاسي الحالي وصناعة صورة نمطية عنه تهدف ملامحها إلى إقرار وقبول دوره في تحديد الكيفية التي يتعين وفقا لها أن تدير حياتنا الخاصة – من تقويم الأخلاق واستعادة التقاليد والعادات الحميدة إلى ضبط أعوجاجات أنماط الاستهلاك المنزلي، وأيضا حياتنا العامة من العمل والالتزام والتوقف عن الاحتجاج والتظاهر إلى إعطاء الأولوية للخبز وللأمن وللاستقرار على حساب حقوق الإنسان والحرية والثقة المطلقة في قيادة البطل المنقذ / المخلص والانصهار في الرأي الواحد والصوت الواحد وعدم الالتفات إلى المغردين خارج السرب / الأصوات التي تريد إسقاط الدولة والمجتمع. وهنا وصائية شاملة وإلغاء تام للحق في الاختيار وللحرية ولوجود المواطن الفرد لا يختلفان أبدا عن الفكرة الوصائية للبعين الديني، بل تتصاعد خطورتهما اليوم على مصر نظرا للتأييد الشعبي ولتوظيف أدوات الدولة والمصالح الخاصة الاقتصادية والمالية والإعلامية لتثبيت مرتكزاتهما.

عن «الشروق» المصرية